

العود في سائر الصوم من الطريق ووجد ان الرزقة ولو تنازعا وادعت
 ان انتقال باذنه وتلك الاذن هو ووارثه فالقول قد لم يمينه لان المصل
 عدم ان كان او ادعت انه اذن في النقلة وادعي انه انا اذن لغيرها
 فان كان النزاع عموه فهو المصدق ايضا لان المصل عدم اذنه للنقلة
 اذع الوارث في كونه كالمصدق لانه اعرف بما جرى منه وتكمل البيت بيت
 البدي ويتضمن نحو شعير فعليه حمل زمة التي انقضا العدة وفي دعواه السفينة
 لن وجه الملاح اذا استلها اياها فيجب اعتدادها فيها ان انقضت عنده
 بمسكن مع مراقة فيها والافان مهيما محم يمكنه تسليم السفينة في
 خروج الزوج منها واعتدادها فيها والاخرجهت اقرب البلاد الى الشط
 واعتدت فيه فان تقدم خروج كل منهما تسترت وتحت عنده بقدم
 الامكان سم تته **قول** جان لها الزوج معتدة لانه يحفظ المولى وصوابه
 وجب عليها الخروج كما في حق الزوج مروي **قول** لتقدم المهر اجمع
 ان في خروجها حصل انقضا العدة ايضا ثم الروي **قول** فان قدمت الخديعة
 سم خرج ان ادعت النفاق قبل ولدها لم ترجع الا بعد ثبوت انها انقضت
 واشهدت او ان الحاكم اذن لها في النفاق لترجع عليه وقياس النفاق عدم
 اعتبارها بها مع القدر على استبدان الحاكم هو وكتب ارج قوله فان قدرت
 او اشهدت الخ والحاصل ايضا ان قدرت على استبدان الحاكم فلا بد منه
 وان لم تقدم على الحاكم اشهدت ان قدرت على الاستهاد فان لم تقدم عليها
 فعلت بقصد الرجوع كالتظاهر في قوله الم قد تبت ابي ان قدرت على
 واحد منهما تعين او علمها تعين الترتيب **فصل** في الاستبراء
 ووطي الامة قبل استبراء الكلب كما ذكره في الزوج مرقا وكذلك يشر
 بعيد **قول** تدعى الامة عبارة عن المنجح التريص بالمرة وهي اعم لسواها
 التريص منها ومن غيرها واسمها الخرق فقد يطلب فيها الاستبراء كما
 لو مات ابن زوجته من غيره فتريصها بوطيها وجهتم لان حاله ان يكون
 حاملا بولد حال موته ابنتها فتريص من احبته لخدم **قول** لم يرتبط
 بتريص ولا يكون للفتحة كالعدة لانه لا يتصور هنا **قول** بسبب عدوك
 ملك الميعة ابي بالشر او العدة والامرث او الوصية او رد يعيب او قال له
 او قال له **قول** او من والاه اي فيما اذا عتق موطيته فيجب عليها
 الاستبراء او يعقب بالامانة الموطوة استبراءها قبل بيعها ليحرف
 علي

علي بصيرة مروي **قول** او صدق حل اي حل المتبع اي او يوم
 او غير ذلك كانه وطى امة غيره ظانها امة فانه يلزمها قرة واحد
 لا في نفسها موطية والسبعة شبهة ملك الميعة ٣ راما لو وطى امة
 عن ظانها ان وصفت الحرة فيجب ثلثة اقراءه **قول** وهو وضعه
 انب وهو كذلك بل ليس لتقدمه وجه قول اي لا يخرج يكون فا صلابين
 فصل العود والفصل الثاني المتعلق بها **قول** اي حدث فيه تفسير
 الفعل المتعدي باللائم الذي فيه اخرج كلام المصنف عن ابيه او
 حذف الفاعل فتامل قول وانما هذا المتعدي الى ان العتق ليست
 للطلب بل لو دخلت في ملكه فهو كما لو مودة كان العتق كذلك فتامل
قول والصبي والمسجون **قول** او مرد يعيب ولو في المجلس **قول** او قال قدس
 او قال اي يرد بالقلة او مخالف **قول** او يسي اي يزيله من العتقة او خنيا
 التملك كما يعلم مما يمدح في السير فلا اعتبار من علمه من ويخطم العقد
 جوان وطى المسبية بعد الاستبراء لان حاله ان يكون السابغ من ايلزم
 التخييل الذي ونحوه وغنى لا يخرج بالملك من وتقله **قول** او
 غوزك كرموع في الهبة **قول** حرم عليه فيما عد المسبية الاستمتاع بها
 الخ ايلاد اية الى الوطى المحرم ولا يحتمل ان يباح له بيع غريبها
 نعم الخلق جايزة بها ولا يحتمل بينه وبينها التوقيف الشرع امر الاستبراء
 الي امانته وبه قارفت وجوب الحملولة يعزلان زوج والزوجة المعتدة
 عن شبهة لذات الطلقة وقد يتوقى فيه فيما لو كان السيد مشهورا بالزنا
 وعدم المشككة وهي جملة م **قول** مما سياتي من وضع الحمل او يشر
 او حيصته **قول** لاحتمال حملها هذا التعليل جري على الغالب لما تقدم من
 وجوب الاستبراء ولو استبرأها من امرة او ميسوج او كانت تملك لان
 الاصل فيها العتق اما المسبية الخ ومثلها المسترأة من حريمي كما قاله
 صاحب الاستقصا وتبعه الا ان يري وغيره **قول** غير وطى اي في خروج ولو
 بشره **قول** او طاس بضم التمره افعه من فقها اسم واردين هو ان عند
 حنين **قول** وام يكر عليه احد من الصحابة اي لا في التخييل ولا في
 الاحتمال كما امرت به هذا الامر الذي يخيل بالشرع مع ان مقام الصحابي
 ياتي ذلك احيب بانه غلب على ظنه ان له يراه اهد او كان مجتمعة
 من لا يسي منه او غير ذلك **قول** جلولي لعلمه جلوي بدليل قوله علي

خاف فقلت
 في زمان قلت الخ قول
 هذا السؤال وهو ان يجب
 على من اتم من الكتاب تامله